المراسلات بين أبي جعفر المنصور ومحمد ذي النفس الزكية

م.د. شيماء يونس إسماعيل*

تأريخ التقديم: ٢٠١٢/٩/٢٧ تأريخ القبول: ٢٠١٢/١١/٧

المقدمة:

حظي النظام السياسي الإسلامي، باهتمام كثير من الباحثين والدارسين، فتناولوا الأوضاع التي أعقبت وفاة الرسول (ﷺ)، وما انبثق عنها من نقاش وجدل بين المسلمين وصولاً إلى طبيعة النظام الذي سيخلف الرسول (ﷺ) في قيادة الأمة، وماهية من يتصدره وشروطه .

وقد اعتمد الدارسون، ما تمخض عنه هذا الجدل، أصولاً لتأطير نظرية للنظام السياسي الإسلامي، الذي وسم بالخلافة، وعدّوا إقراراته ثوابت قامت عليها الممارسات السياسية فيما بعد.

وعلى الرغم من اختلاف أساليب تداول السلطة في العصر الأنموذج، والعصور التي أعقبته، إلا أن منطلقات المؤتمر التأسيس في السقيفة، عدت قواعد للنظام السياسي تم التزامها من جميع الأطراف. وقد اتفق المسلمون على مختلف اتجاهاتهم الفكرية على هذه المنطلقات أعرافاً رافقت النظام السياسي إلى منتهاه، لكنَّ هذا الاتفاق لم يتحقق بشروط ومواصفات من يتصدر هذا النظام، والأسس والمعايير التي تؤهله لخلافة الرسول (ﷺ)، فمثّل ذلك إشكالية افترق عليها المسلمون، فأفرز الكثير من الملل والنحل، اعتمدت مختلف الأساليب في دعم توجهاتها، وتثبيت أفضليتها على الطرف الآخر، وأحقيتها في قيادة الأمة.

من هذا المنطلق تناولت دراسة، المراسلات بين أبي جعفر، ومحمد ذي النفس الزكية (رضي الله عنه) ، بوصفيهما طرفين مثّلا اتجاهين فكريين إسلاميين، وسخر كل منهما أدلته وحججه التي اعتمدها معياراً للأفضلية والأحقية في تولي منصب الخلافة مستهدفة عرض حيثيات هذه الرسائل، للوصول إلى الأسس التي اعتمدتها الاتجاهات الفكرية معياراً للأحقية، من دون التزام أي منها، من جهة، أو إصدار أي حكم قاطع من جهة أخرى، إذ لا زال الجدل مستمراً. متحاشياً التوافق مع قليل الدراسات التي تناولت الموضوع بصفة عامة. وقد تفصلت الدراسة إلى أربعة أقسام، تناول أولها، الظروف التي أفرزت

* قسم التاريخ/كلية التربية / جامعة الموصل.

المنطلقات الأساسية للنظام السياسي الإسلامي، وتطرق القسم الثاني إلى معيار الأفضلية الذي على أساسه تحدد الأحقية ، وتضمن القسم الثالث نجاح العباسيين في تأكيد أحقيتهم ، بعد تمكنهم من ترسيخ نظام حكمهم ، وظهور بوادر أول معارضة من آل البيت (رضي الله عنهم) ، متمثلة بحركة محمد بن عبد الله وأخيه إبراهيم ، وتناول القسم الرابع ، المراسلات بين أبي جعفر ، ومحمد ذو النفس الزكية (ﷺ) التي أظهرت الجدل حول الأحقية في تولي الخلافة وارتكز عليها هذين الأساسين معيارا" للترجيح .

معتمدة في ذلك على المصادر العربية المعتمدة، مؤشرة ابرز الدراسات الحديثة التي لامست الموضوع ، وعلى الرغم من أننا بحثنا في المكتبة الافتراضية عن مصادر أو مراجع أو بحوث تتعلق بموضوع الدراسة غير أننا لم نجد أية إشارة عن موضوعنا . والله أسأل سبحانه الموفقية والسداد.

(١)

مثّلت طبيعة النظام السياسي وماهيته، فضلاً عن شروط ومواصفات من يترأسه إشكالية كبيرة، ، كادت أن تعصف بالأمة، وهي تتداول في طبيعة النظام والشخص، الذي سيتولى قيادة الأمة الإسلامية بعد وفاة الرسول (ﷺ)، فانقسم المسلمون الأوائل إلى كتلتين رئيستين: المهاجرون والأنصار[١]، ثم أفرزت معايير الجدل في اجتماع السقيفة انقسامات أخر، بين فروع قريش، بني هاشم (آل البيت، رضي الله عنهم) في جهة، وبقية قريش في جهة أخرى، وفي الطرف الآخر، بين الأوس والخزرج[٢].

وصدّر عن الجدل بين هذه الأطراف معياراً واحداً، وهو الأفضلية التي استند عليها الفرقاء في تغليب الأحقية[٣]، فحدد اجتماع السقيفة الأساس الذي ارتكز عليه النظام السياسي الإسلامي، حاجباً بذلك أي أشكال أخرى، يتبلور على أساسها النظام السياسي، وتخضع على أساسه عملية تداول السلطة.

وقد أدى ذلك إلى عدم الاستقرار والثبات، وتأرجح المجتمعين بين هذا الطرف أو ذاك للوصول إلى السلطة. ما مثل قلقاً مستداماً عانت منه الأمة لقرون طويلة. وقد ألقى بضلاله على مختلف جوانب الحياة، سياسياً وعقدياً. عاصفاً بوحدة الأمة التي افترقت إلى مذاهب وفرق وأحزاب وتيارات مختلفة، كل

(١) أبو محمد عبد الملك ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرون (مصر، ١٩٣٦) ٣٠٦/٤-٣٠٧.

(٢) أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة: الإمامة والسياسة (المنسوب)، (مصر، ١٩٦٣) ٧/١.

(٣) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني (بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٥) ٢٤/١؛ هاملتون جب: دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة إحسان عباس وآخرون (بيروت، دار العلم، ١٩٧٤) ص١٨٥.

لها حججها وأدلتها، لتغليب أفضليتها وصولاً إلى الأحقية في قيادة الأمة. مسخرةً مختلف الأساليب لغرض قناعاتها على الطرف الآخر.

واستهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على واحد من جوانب هذا الجدل، ليس لغرض الوصول إلى من هو أحق، ومن تقدمه أدلته وحججه للأفضلية، ومن ثم أحقيته دون الآخرين. بل البحث في بعض الأساليب التي اعتمدتها هذه الأطراف لإثبات تقدمها وأولويتها في تصدر زعامة الأمة.

(٢)

اجتمع الأنصار بعد سماعهم بوفاة الرسول (ﷺ)، لاختيار أحد زعمائهم لقيادة الأمة[١]، وعندما فشا خبرهم، التحق بهم كبار المهاجرين[٢]، فالتئم اجتماع موسع للتداول، عرف باجتماع السقيفة[٣]، ولما كانت الأطراف تفتقد للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي، سوى إشارات عامة وردت في القرآن الكريم، والسنة النبوية، مثل العدل والشورى والمساوة دون تحديد آليه تداول السلطه ، وماهيه ومواصفات من يتولاها لذا طال الجدل، وتعددت الآراء، حتى حسم كل ذلك عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، بالمبايعة لأبي بكر الصديق (رضي الله عنه)[٤]، ولقب بخليفة رسول الله (ﷺ)[٥].

إن ما يعنينا من كل ما أسهمت به المصادر حول حيثيات هذا الحدث، أن اجتماع السقيفة، أعتمد الأفضلية معياراً لتشكيل النظام السياسي، فقدم القبيلة (قريش) على سائر قبائل العرب[٦]، وصدّر الأشخاص استناداً للسابقة في الإسلام والصحبة والهجرة[٧]، معياراً للأحقية، وبذلك تبلورت الأسس

(١) ابن هشام، السيرة النبوية، ٣٠٧/٤.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) المصدر نفسه والصفحة؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣) ١٨٩/٢.

(٤) المصدر نفسه، ١٩٣/٢.

(٥) المصدر نفسه، ١٩٤/٢.

(٦) المصدر نفسه والصفحة.

(٧) المصدر نفسه والصفحة.

العامة التي استند عليها النظام السياسي الإسلامي، على الرغم من كونها امتازت بالشمولية والمرونة التي تقبل خيارات متعددة، تنوعت وفقها أساليب تداول السلطة في العصر النموذج[١].

إلا أن معيار الأفضلية الذي على أساسه تتحدد الأحقية، كان مثاراً للخلاف بين مكونات قريش، ولاسيما بين بنو هاشم عشيرة الرسول (ﷺ)، وغيرهم[٢]، ممن تهيأت لهم الظروف لاستلام السلطة. ومن ثم أل البيت (رضي الله عنهم)، وبقية فروع بني هاشم[٣]. وقد سعى آل البيت، واستناداً إلى ذات المعايير، فضلاً عن صلة القرابة برسول الله (ﷺ)، تأكيد أحقيتهم في قيادة الأمة، بأساليب مختلفة رسخت معارضتهم للنظام السياسي القائم، امتدت طيلة العصر الأموي. ممثلة بثوراتهم المعلنة تارة، وبمعارضتهم السرية تارة أخرى[٤].

إلا أن هذه المحاولات لم تفلح في تحقيق مساعي أهل البيت نحو أحقيتهم التي يرونها. لمواجهة الأمويين عسكرياً من جهة، فضلاً عن الرد عليها فكرياً من جهة أخرى، إذ أشاع الأمويون أفضليتهم بذات المعايير وبذلك أحقيتهم[٥]، ثم تحولوا إلى أبعد من ذلك، بأن أشاعوا أنهم جاءوا إلى الحكم بإرادة إلهية، ما عرف في الأدبيات بمبدأ ((الجبر)) [٦].

إزاء عدم نجاح آل البيت في إقرار أحقيتهم على صعيد الواقع السياسي، تصدى فرع آخر من بني هاشم، وهم بنو العباس، لتحقيق ذلك، إذ سعوا منذ حوالي سنة (١٠٠هـ/٧١٨م)[٧]، لتشكيل سري

(١) أحمد بغدادي: ((الدولة الإسلامية بين الواقع التاريخي والمنظور الفقهي))، مجلة الباحث، السنة (١٢)، عدد (٥٧-٥٨) (بيروت، ١٩٩٣) ص١٨٥.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية، ٣٠٩/٤-٣١٠.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

(٤) ابو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري: الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون (القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٨) ص٩٩.

(٥) نايف معروف: الخوارج في العصر الأموي (بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١) ص١٩٨-٢١٨.

(٦) المرجع نفسه والصفحة.

(٧) مؤلف مجهول: أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده، تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١) ص١٩٤.

يعد للثورة على الحكم الأموي، ممتداً من الحميمة إلى الكوفة ثم خراسان[١]، مصدراً شعاره لكسب المؤيدين ((الرضا من آل محمد)) [٢].

وقد تجاذب المؤرخون والباحثون المحدثون[٣]، الآراء في تفسير هذا الشعار العام، ولماذا اعتمد هذا التنظيم اللامباشرة في مخاطبة الرأي العام، وما هي المقاصد من هذه التوريه، وهل كان بنو العباس متشككين في أن الجو العاطفي العام غير مهيأ لتقديمهم، ومقراً بأحقيتهم. أسئلة كثيرة، أجاب عليها الدارسون، لا جدوى من تكرارها.

وفي ذات السياق، ونظراً لضبابية الشعار وشموليته، وافتقاره للخصوصية، فقد ذهب احد المؤرخين إلى وجود تنسيق بين فروع بني هاشم من العلويين والعباسيين، لإسقاط الحكم الأموي، وتمخض ذلك فيما عرف بـ((باجتماع الابواء)) سنة (١٢٧هـ/٧٤٤م) [٤]، أي بعد ثلاث عقود من بدء الدعوة العباسية، وقبل سنتين من إعلان ثورتهم في خراسان سنة (١٢٩هـ/٧٤٦م) [٥]، وقد التئم في هذا الاجتماع شخصيات علوية، ممثلة بعبد الله بن الحسن (المحض)، وابنه محمد (النفس الزكية) (رضي الله عنهم) ومن العباسيين عبد الله بن محمد (أبو العباس)، وعبد الله بن محمد (أبو جعفر)، وبحسب بعض الروايات اتفق المجتمعون على مبايعة محمد بن عبد الله بن الحسن بالإمامة. لتأشير أن بني العباس اعترفوا بأحقية أبناء عموميتهم من آل البيت بالإمامة كقول أبي جعفر ((لأي شيء تخدعون

(١) محمد بن علي طباطبا ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (بيروت، دار صادر، ١٩٦٠) ص١٤٣؛ محمد عبد الحي شعبان: الثورة العباسية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي (ابو ظبي، دار الدراسات الخليجية، ١٩٧٧) ص٢٣٨.

(٢) محمد الخضري بك: محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية (القاهرة، دار المعرفة، ١٩٥٩) ص١٣-١٤.

(٣) عصام سخنيني: العباسيون في سنوات التأسيس (تفسير جديد للثورة والشرعية ونظام الحكم)، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨) ص٧٧، ٧٩-٨٠؛ سهيل زكار: تاريخ العرب والإسلام (بيروت، دار الفكر، ١٩٧٥) ص٢٣٧؛ ناجي حسن: ((علوية الدعوة العباسية))، المجلة التاريخية التي تصدرها الجمعية التاريخية العراقية، (بغداد، ١٩٧٥)، العدد (٤)، ص٤٤١، نقلاً عن يونس حمادي عبد الجبار: الأسرة العباسية ١٣٢- ٢١٨ هـ ، رسالة ماجستير غير منشورة (الموصل، كلية الآداب، ١٩٩١).

(٤) أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني: مقاتل الطالبيين، تحقيق احمد صقر (بيروت، دار المعرفة، د.ت) ص١٤٤. الابواء: هي قرية من أعمال المدينة، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً. شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي: معجم البلدان (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت) ١/٩٩-١٠٠.

(٥) الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص١٤٤.

أنفسكم، والله لقد علمتم ما للناس إلى أحد أميل أعناقاً، ولا أسرع إجابة ... إلى هذا الفتي)) فرضخوا لرأيه وبايعوا [١]. ولتأكيد ذلك، شاركت بعض الشخصيات العباسية في ثورة عبد الله بن معاوية في ذات السنة[٢]، واستعان بهم بأعماله[٣]. وعلى الرغم من أن الأصفهاني يورد هذه الواقعة بدوافع معروفه إلا أن الروايات تضطرب بعد ذلك، متأرجحة بين الطرفين، منها ما يؤكد الواقعة، مستدلاً على استمرار النفس الزكية في امتناعه عن البيعة لخلفاء بني العباس[٤]، ومنها ما يضعّفها[٥]، وأخرى تذهب إلى لا معقوليتها، خاصة وان جهود العباسيين قد اقتربت من أن تؤتي أوكلها[٦]، فضلاً عن أن الشخصيات العلوية لم تستجب لدعوة بعض القيادات أمثال (أبو سلمة الخلال، وأبو مسلم الخرساني) عندما عرضا الإمامة عليهم[٧]. والجدل مستمر، كل يحاول أن يدعم اتجاهه بالروايات والوقائع دون الوصول إلى الحسم. ولست بصدد ترجيح دعاوى هذا الطرف أو ذاك، فكل ذلك مدعاة للظن والتخمين، وتفسيرات لاتقوى على الفضل، أو الصمود أمام الطروحات المقابلة، ولكن ما يعنينا أنَّ الأفضلية كمعيار، لازمت النظام السياسي أساساً للترجيح، ما سيتضح لاحقا.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٣.

(٢) عبد الله بن معاوية: هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن ابي طالب، طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية سنة (١٢٧هـ/٧٤٤م) بالكوفة، وبايع له أهلها، ثم خرج الى المدائن، ولحق به جمع من أهل الكوفة وبني هاشم فغلب بهم الى بلاد فارس، واستفحل أمره فجبى له خراج فارس وكورها، ثم قتل سنة (١٢٩هـ/٧٤٦م). ابو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر: تهذيب التاريخ الكبير، اعتنى بترتيبه وتصحيحه عبد القادر أفندي بدران (دمشق، مطبعة روضة الشام، ١٣٣٢هـ) ٣٦/٦؛ ابن الأثير، الكامل، ١٣٧/٤.

(٣) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص٩٩.

(٤) أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥) ٢٦١/٤.

(٥) أمينة بيطار: تاريخ العصر العباسي (دمشق، جامعة دمشق، ٢٠٠٣) ص١١٨.

(٦) أبو محمد احمد بن اعثم الكوفي: كتاب الفتوح، باعتناء محمد بن المعيد خان (حيدر آباد دكن، لجنة احياء المعارف العثمانية، د.ت) ١٥٩/٨.

(٧) احمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي: تاريخ (بيروت، دار صادر و دار بيروت، ١٩٦٠) ٣٤٥/٢؛ الطبري، تاريخ، ٢١٣/٤.

(٣)

حقق العباسيون أهدافهم بدخول الجيش الكوفة في العراق سنة (١٣٢هـ/٧٤٩م)، وأصبح لزاماً إعلان الخليفة الجديد، إذ لم يعد بالإمكان الاستمرار في رفع شعار (الرضا من آل محمد)، وهي اللحظة التي انتظرها جمهور الناقمين على بني أمية والمؤيدين للثورة، لمعرفة شخصية الخليفة الجديد.

ولا يمكن الظن أن بعض القيادات السياسية وحتى العسكرية، كانت تجهل شخصية الخليفة المرشح، بعد عقود ثلاثة من الدعوة، بما لا يبرر تأخر أبو سلمة الخلال (كبير الدعاة) في إعلام الخليفة الذي كان قريباً منه في الكوفة[١].

واختلف الباحثون المحدثون في أسباب ذلك، فضلاً عن مراميه في مفاتحة كبار الشخصيات العلوية لتولي الإمامة[٢]، لكنَّ رفض العلويين لهذه الدعوة، فضلاً عن مسارعة القيادات العسكرية لإعلان الخليفة، حسم الموقف، وبويع عبد الله بن محمد (أبو العباس) أول خليفة عباسي[٣]. وبذلك عرفت الأمة أن خليفتها الجديد، ذو نسب عباسي.

وما يثير الانتباه أن العباسيين سارعوا منذ اللحظات الأولى، إلى تأكيد أفضليتهم ومن ثم أحقيتهم، تمثل ذلك من خلال خطبة البيعة التي تناوب على إلقائها على الجمهور الخليفة أبو العباس، وعمه داؤد بن علي، ومعيارهم في قرابتهم القريبة من الرسول (ﷺ) مقرون ذلك بإرادة إلهية رعت حقوقهم، وألزمت المسلمين بطاعتهم ونصرتهم، وتوليتهم قيادة الأمة دون غيرها، فقد أشار أبو العباس في خطبته قائلاً : ((الحمد لله الذي اصطفى الإسلام لنفسه تكرمه وشرفه وعظمه، واختاره لنا وأيده بنا وجعلنا أهله وكهفه وحصنه والقوام به... وألزمنا كلمة التقوى وجعلنا أحق بها وأهلها، وخصنا رحم رسول الله (ﷺ) وقرابته، وأنشأنا من آبائه وانبتنا من شجرته واشتقنا من نبعته... ووضعنا الله من الإسلام وأهله بالموضع الرفيع وانزل بذلك على أهل الإسلام كتاباً يتلى وقال: **قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي**

(١) اليعقوبي، تاريخ، ٣٤٥/٢؛ الطبري، تاريخ، ٢١٣/٤.

(٢) شاكر مصطفى: دولة بني العباس (الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣) ص١٤٩؛ عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول (بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٧) ص٤٤؛ عبد العزيز سالم: العصر العباسي الاول (القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، د.ت) ص١٠٥–١٠٧؛ علي عبد الرحمن العمرو: أثر الفرس السياسي في العصر العباسي الأول (القاهرة، مطابع الدجوي، ١٩٧٨) ص٩٧.

(٣) مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص٣٩.

الْقُرْبَى ... فأعلمهم جل ثناؤه فضلنا وأوجب عليهم حقنا ومودتنا وأجزل من الفيء نصيبنا تكومه لنا وفضلاً علينا)) [١].

وذهب داؤد بن علي إلى المعنى نفسه قائلاً : ((يا أهل الكوفة إنا والله ما زلنا مظلومين مقهورين على حقنا حتى أباح الله لنا شيعتنا أهل خرسان فأصابهم حقنا وأبلج بهم حجتنا، وأظهر لهم دولتنا... واعلموا أن هذا الأمر فينا ليس بخارج منا، حتى نسلمه عيسى بن مريم))[٢].

ويثير هذا التعجل بادعاء الحق في الخلافة الكثير من التساؤلات، كما يفصح عن طبيعة الهواجس التي كانت تقلق القيادات العباسية، وهم يشرّعون في تأسيس نظامهم الخلافي، فربما كان ذلك رداً على محاولة أبي سلمة الخلال، إن سربت حيثياتها إلى أنصار الثورة وقيادتها، تأكيداً لهم بأحقية من اختاروا، أو هو نفاذاً من الشكوك، التي كانت تراودهم طيلة الفترة الماضية، ومعهم جمهور الأمة، في أن غيرهم أحق منهم، استناداً إلى ذات المعايير. أم هي محاولة للقفز على الخلفية التاريخية لآل البيت (العلويين) (رضي الله عنهم)، متجاوزين كل الجهود والتضحيات التي قدموها، تأسيساً لهذه الأحقية، رغبةً في تغيير القناعات وتحويلها، وغلق المنافذ أمام أي مسعى من أي طرف ينازعهم السلطة، تحت أي مسمى .

أياً يكن الهدف، فقد نجح العباسيون في تأكيد أحقيتهم، على الأقل بين جمهورهم ومناصريهم، ما مكنهم من ترسيخ نظام حكمهم على أنقاض الحكم الأموي. الذي تراجع أمام قوتهم العسكرية، ودعاواهم الفكرية[٣].

تأسيساً على ذلك، عدَّ العباسيون الخلافة حقاً موروثاً لهم، وحصرياً بأسرتهم، ما أباح لهم عدم إشراك بني عمومتهم من آل البيت (العلويين) في إدارة الدولة. إلا أن ذلك لم يمنع من تقريبهم وحفظ حقوقهم ومكانتهم بأساليب كثيرة[٤]، تأكيداً لهواجسهم التي لم تفارقهم، حرصاً منهم على إسكات أو تأجيل أية دعوى مقابلة تشكك في هذه الأحقية، أو تقوض أركانها.

---

(١) المصدر نفسه والصفحة.

(٢) المطهر بن طاهر المقدس: البدء والتاريخ (منسوب)، نشر وترجمة كلمات هوار (باريس، مطبعة برطوند، ١٩١٦) ٧٠/٦.

(٣) سخنيني، العباسيون، ٣٣٥.

(٤) المقدسي، البدء والتاريخ، ٨٤/٦؛ سخنيني، العباسيون، ص٣٣٤.

لذلك لم تشهد السنوات الأربع من خلافة أبي العباس (١٣٢-١٣٦هـ/٧٤٩-٧٥٣م)[١]، ما يقلق نظامهم، لاسيما من أل البيت (رضي الله عنهم) ولا نستطيع الذهاب إلى أن ذلك مرجعه، اعترافاً منهم بأحقية العباسيين، وتسليماً لهم بذلك، فذلك لا تدعمه الوقائع اللاحقة. بل بسبب هاجس المحاولة، إذ لم يعد يحتمل آل البيت (رضي الله عنهم) المزيد من الضحايا، فضلاً عن أن نهجاً جديداً لإثبات الأحقية، بدا يتبلور منذ عهد الإمام جعفر الصادق (ﷺ)، يعتمد الجانب الفكري، بديلاً عن المجازفة العسكرية غير المتكافئة[٢].

بدأت المواقف بالتغير تزامناً مع خلافة أبي جعفر (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٣-٧٧٤م) [٣]، الذي لم يحظ بمقبولية بعض القيادات، أمثال عمه عبد الله بن علي، وأبو مسلم الخرساني، الذي نسب إليه الاتصال بالقيادات العلوية، عارضاً عليها الإمامة[٤]، أن نسب إليه انه عرض الإمامة على جعفر الصادق، فلم يلقَ جواباً.

لكنَّ ما اقلق أبو جعفر، هو غياب بعض الشخصيات العلوية عن بيعته ولاسيما أولاد عبد الله بن الحسن، محمد وإبراهيم [٥]، ولاسيما قد تواردت الأخبار إليه عن دعوة محمد بن عبد الله بن الحسن لنفسه من منطلق الأحقية[٦]، وقد أشاع بين الناس بأنه المهدي[٧]، لتطابق الأحاديث النبوية على اسمه وشخصيته[٨] .

---

(١) المقدسي، البدء والتاريخ، ٨٤/٦.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ٨٥/٢ .

(٣) ابن الأثير، الكامل، ٩٨/٥.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل، ١٥٤/١.

(٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٦) حسين فاضل زعين العاني: سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية (بغداد، دار الرشيد، ١٩٨١) ص٢٧٤.

(٧) الطبري، تاريخ، ٢٦١/٤.

(٨) ابن الأثير، الكامل، ١٤١/٥. بناءاً على حديث النبي (ﷺ) يقول ((المهدي من ولدي اسمه اسمي وكنيته كنيتي أشبه الناس بي خلقاً وخُلقاً تكون به غيبة وحيرة تصل فيها الامم)). محمد علي بن بابويه القحمي: إكمال الدين (إيران، مؤسسة النشر الإسلامي الصدوق، ١٤٠٥) ص١٩٣. وقد ورد في سنن أبي داؤد حديث مشابه في ذلك ((قال علي رضي الله عنه ونظر الى ابنه الحسين فقال: إن ابني هذا سيد كما سماه النبي (ﷺ) وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم يشبهه في الخُلق ولا يشبهه في الخلق ثم ذكر قصة يملأ الأرض عدلاً)). سليمان ابن الاشعث ابو داؤد: سنن أبي داؤد (القاهرة، دار الحديث، ١٩٨٨) ٢٢٥/٣ رقم الحديث ٣٧٣٩.

إذ وصف بأنه كان أفضل أهل بيته، وأكثر أهل زمانه في علمه بكتاب الله، وحفظه له، وفي فقهه في الدين، وشجاعته، وجوده، وبأسه، فلقب بالنفس الزكية، لزهده ونسكه[١]؛ لذلك لجأ أبو جعفر إلى عديد الأساليب، لمعرفة مكان محمد ذي النفس الزكية، أو إظهاره، ولاسيما بعد تعرضه لمحاولة اغتيال عند زيارته للمدينة تبرأ منها النفس الزكية[٢]. فضلاً عن ذلك فان هذه الدعوة لم يقتصر تأثيرها على بث الروح في نفوس الموالين لآل البيت، الداعمين لأحقيتهم، ولكن يبدو أنها أثارت الشكوك كثير لدى أنصار البيت العباسي، ما جعل أبو جعفر، لتأكيد أفضليتهم وأحقيتهم في خطبته الشهيرة في هاشمية الكوفة سنة (١٤٤هـ/٧٦١م) [٣]، ساعياً إلى ترسيخ ذلك، وتثبيت منْ تنازعته الأفكار، إذ أعاد التأكيد أن الخلافة حقهم الموروث من الرسول (ﷺ)، وأنهم ما بلغوا ذلك، إلا بإرادة إلهية عززت جهودهم بالأنصار والمؤيدين، لذا ليس هناك من ينازعهم الأفضلية، التي بلغوا منها مرادهم، في حين فشل الآخرون، إذ جاء فيها ((يا أهل خراسان، انتم شيعتنا وأنصارنا، وأهل دعوتنا، ولو بايعتم لم تبايعوا خيراً منا... حتى ابتعثكم لنا شيعة وأنصار، فأحيا الله شرفنا وعزنا بكم يا أهل خراسان، ودفع بحقكم أهل الباطل، وأظهر لنا حقنا، وأصار إلينا أمرنا وميراثنا من نبينا (ﷺ)، فقر الحق في قراره واظهر الله مناره، واعز أنصاره)) [٤]، ويذهب الباحثون، إلى أن إجراءات أبي جعفر، كانت سبباً لظهور محمد ذي النفس الزكية (رضي الله عنه)، واستعجال الثورة، قبل استكمال مقوماتها[٥]، إذ أعلن خلافته في المدينة في مستهل شهر

(١) ابو الحسن علي بن الحسن المسعودي: مروج الذهب ومعان الجوهر، دققها ووضعها وضبطها يوسف اسعد داغر (بيروت، دار الأندلس، ١٩٨١) ٣/٣٠٦؛ الاصفهاني: مقاتل الطالبيين، تحقيق احمد صقر (بيروت، دار المعرفة، د.ت) ص٢٣٣.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ٥/١٤٠.

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ٣/٣١١-٣١٢.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

(٥) ابن الأثير، الكامل، ٥/٥٣١.

رجب سنة (١٤٥هـ/٧٦٢م) [١]، واخذ بيعة أهلها، كما فعل أخوه إبراهيم في البصرة[٢]، ولا يعنينا الدخول في حيثياتها، لإسهاب الدراسات كثيرة في تفاصيلها[٣].

(٤)

استبق الفعل العسكري، عودة الجدل من جديد حول الأفضلية والأحقية في تولي الخلافة، تمثل ذلك بالرسائل المتبادلة بين أبي جعفر، ومحمد ذي النفس الزكية، أظهرت الاتجاهات التي ارتكز عليها هذين الأساسين بحسب تصور الأطراف المتنازعة معياراً للترجيح.

ولا يمكن الادعاء أن الهدف من هذا السجال، هو تجنب المواجهة بين فرعي بني هاشم، أو الوصول إلى اقتناع احد الطرفين وإقراره للآخر، فذلك أمر مستبعد، تقاطعه قناعة الطرفين بثوابتهم، لاسيما وان أحد الطرفين يمتلك كل مقومات القوة، بما يمكنه من فرض الإرادة، إنما هي وسيلة لجا إليها خليفتان في آن واحد، لإثبات كل منهما أفضليته وأحقيته، ومن ثم شرعيته، استهدافاً لكسب الأنصار والمؤيدين تقارعا من خلالها بكل ما يرجح احدهما على الآخر.

ابتدأ أبو جعفر بهذه المناظرة، مرسلاً إلى محمد النفس الزكية، رسالة استهلها بقوله: ((بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله أمير المؤمنين إلى محمد بن عبد الله، **إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أو يُصَلَّبُواْ أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أو يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**)) [٤]. وهذا تأكيد مسبق منه لشرعية خلافته ولقبه الخلافي، ما يعني أن من قام عليه، إنما هو خارج على هذه الشرعية، وما أجمعت عليه الأمة، واستناداً إلى ذلك عدّ إعلان النفس الزكية (ﷺ) نفسه خليفة، خروجاً على الله ورسوله (ﷺ)، يقع تحت طائلة ما أوجبه قول الله سبحانه، عقاباً لمن يخرج على الطاعة، وهذا إشعار بأن الباب موصد

(١) خليفة ابن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق اكرم ضياء العمري (النجف، مطبعة الآداب، ١٩٦٧) ٤٤٩/٢؛ اليعقوبي، تاريخ، ١١٥/٣؛ الطبري، تاريخ، ٥٥٦/٧؛ ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (حيدر آباد دكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ) ١٤٥/٨؛ ابن الأثير، الكامل، ١٤٧/٥.

(٢) مؤلف مجهول: العيون والحدائق في أخبار الحقائق (ليدن ، مطبعة بريل، ١٨٧١م) ٢٣٨/٣.

(٣) ابن خياط، تاريخ، ٤٥٠/٢؛ الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص٣٤٧؛ أبي يعقوب يوسف بن يعقوب البسوي: المعرفة والتاريخ (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٣٩٤هـ) ٧٦/٣.

(٤) سورة المائدة، آية ٣٣–٣٤.

أمام أية دعوة تطال أحقيته بالخلافة، ومن منطلق شرعيته أميراً للمؤمنين، ونائباً لله سبحانه[١]، مفهوماً أشاعه أبو جعفر، دعا محمد النفس الزكية(ﷺ) إلى التوبة، موظفاً المفرده القرآنية بقوله تعالى ((**إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**)) مقابل أن يمنحه الأمان وأهله وأنصاره، ويخصه بالأموال والامتيازات[٢].

لم يكن متوقعاً أن يستجيب النفس الزكية(ﷺ) إلى هذه العروض، يتضح ذلك من جوابه على رسالة أبي جعفر، إذ استهلها بقوله: ((بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله المهدي، محمد بن عبد الله، إلى عبد الله بن محمد)) [٣]، فصدّر نفسه في الخطاب، ملقباً نفسه بالمهدي متناغماً مع الاعتقاد المتجذر في نفوس الأمة، ولاسيما الموالين لآل البيت، فأحيا أحلامهم بظهور منْ سيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئة جوراً. وفي الوقت نفسه جرّد أبا جعفر من صفته الدينية والزمنية، إذ لا مسوغ لهما لافتقاده للشرعية. واعتمد القرآن الكريم مصدراً للحجاج، والقول الفصل في الأفضلية والأحقية، وفق تفسير كلا الطرفين لنصوصه، فاعتمد سورة القصص، لتوصيف العلاقة بين نبي الله موسى، وفرعون وهامان، خاتماً اقتباسه من القرآن الكريم بقول الله تعالى ﴿**وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۞ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ**﴾[٤].

وتتصدر الإرادة الإلهية في التمكين لمن هو أفضل وأحق في قيادة الأمة، وهو أمر سبق أن لجأ إليه المتنافسون، إذ لا جدال فيه، وذلك عندما تماثلت معايير الأفضلية في السابقة والهجرة والغناء، ومن

(١) وقد افصح الخليفة المنصور عن هذه الدعوة بعبارات صريحة في احدى خطبه قائلاً ((يا أيها الناس إنما أنا سلطان الله في ارضه، اسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيئه، أعمل بمشيئته واقسمه بغرادته واعطيه بإذنه قد جعلني الله عليه قفلاً إذا شاء ان يفتحني لاعطياتكم وقسم فيئكم وأرزاقكم فتحني، وإذا شاء ان يقفلني اقفلني)). الطبري، تاريخ، ٥٣٣/٤.

(٢) الطبري، تاريخ، ٥٦٦/٧؛ أبو عمر احمد بن محمد ابن عبد ربه: العقد الفريد، شرحه وضبطه أحمد أمين وآخرون (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢) ٢٩/٣؛ ابن الجوزي، المنتظم، ١٤٥/٨؛ ابو العباس احمد بن علي القلقشندي: صبح الاعشى في صناعة الانشا (القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، ١٩٦٣) ٢٧٧/١.

(٣) ابو العباس محمد بن يزيد المبرد: الكامل في اللغة، عارضه بأصول وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شماته (القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٥٦)، ٩٤/٤؛ الطبري، تاريخ، ٣١/٤.

(٤) سورة القصص، آية، ١-٦.

ثم القرابة من الرسول (ﷺ)، مضافاً إليها المظلومية، إشارة إلى ما تعرض إليه آل البيت (رضي الله عنهم) من مآسي في المدة السابقة.

وعلى الرغم من هذا لم يترك النفس الزكية (ﷺ) مجالاً لأبي جعفر ينفذ منه، ويتقدم على غيره من خلاله، فإذا أدعى القرابة، فإنهم أولى واقرب صلة بالرسول (ﷺ)، أماً وأباً، في الجاهلية والإسلام ((وأنا اعرض عليك من الأمان، مثل الذي عرضت علي، فان الحق حقنا، وإنما ادعيتم هذا الأمر... وحضيتم بفضلنا وان أبانا كان الوصي... ثم قد علمت انه لم يطلب هذا الأمر احد مثل نسبنا وشرفنا وحالنا، وشرف آبائنا، لسنا من أبناء اللعناء والطرواء، ولا الطلقاء، وليس يمت أحد من بني هاشم بمثل الذي نمت من القرابة والسابقة والفضل، وإنا بنو أم الرسول (ﷺ) فاطمة بنت عمرو في الجاهلية، وبني بنته فاطمة في الإسلام دونكم)) [١].

واستناداً لقوله كان الإمام علي (ﷺ) الوصي والإمام، وهم أولاده، وهم أحق بوراثته، وهذا ما جعل بني العباس يسخّرون هذا الإرث لصالحهم ((وإنما أدعيتم هذا الأمر بنا، وخرجتم له بشيعتنا، وحظيتم بفضلنا)) معرضاً بشعار دعوة العباسيين الضبابي (الرضا من آل محمد).

واستناداً الى ذلك، عرض النفس الزكية (ﷺ)، كل الحجج التي اعتمدها النظام السياسي، كمعايير للأفضلية والأحقية، وصولاً إلى شرعيته في الإمامة، ما جعله يعرض الأمان على أبي جعفر، إن أقر بشرعيته، ودخل في طاعته، على ان لا يعفيه من مسؤولية إقامة الحق عيه في حد من حدود الله، مؤشراً ما ورد في أمان أبي جعفر، بقصد أو بدونه بالعفو عن النفس الزكية (ﷺ) من دم ومال. فذلك ليس من حقوق الإمام ((ولك الله عليّ إن دخلت في طاعتي و اوجيت دعوتي، أن أؤمنك على نفسك ومالك، وعلى كل أمر أحدثته، إلا حداً من حدود الله، أو حق لمسلم أو معاهد)) [٢]، كما أنه عرّض بعهود الأمان التي منحها أبي جعفر لمن قبله، ولم يلزم بها، ((وانا أولى بالأمر منك، وأوفى بالعهد، لأنك أعطيتني من العهد ما أعطيته رجالاً قبلي، فأي الأمانات تعطيني أمان ابن هبيرة، أم أمان عمك عبد الله بن علي، أم أمان أبي مسلم)) [٣].

(١) اليعقوبي، تاريخ، ١١/٢.

(٢) الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص٣٠٤.

(٣) الطبري، تاريخ، ٥٦٦/٧.

ولكي لا تنسينا الأحداث، ما ابتدأنا به، تأسيساً للعلاقة بين النفس الزكية (ﷺ)، ،أبي جعفر، وهو اجتماع الأبواء، الذي لم يرد في حيثيات ردود النفس الزكية (ﷺ) على أبي جعفر، ولماذا لم يعتمده حجة دامغة في حجاجة تثبيتاً للأفضلية والأحقية، وهنا يفترق المؤرخون مرة أخرى. اذ يشير أحدهم[١]، بأن الرسائل قد صححت عدة مرات من قبل الرواة. ينوه آخر قرائه بأنه لا يستطيع ان يورد نصوص الرسائل كاملة خشية من السلطة[٢]. ويذهب الطبري[٣] من خارج هذا النطاق في روايتين منفصلتين إلى أن بعضهم ذكّر أبا جعفر بهذه البيعة، من رد بعض الهاشميين على أبي جعفر حين سؤاله عن النفس الزكية (ﷺ) قولهم ((يا أمير المؤمنين، قد علم انك قد عرفته يطلب هذا الشأن قبل اليوم، فهو يخافك على نفسه)). وفي رواية أخرى، أن رجلاً من أصحاب محمد قال له ((بايعت أنا وأنت رجلاً بمكة، فوفيت بيعتي، وغدرت بيعتك)) [٤]، وإذا افترضنا أن المؤرخين قد حذفوا هذه الفقرة من رسالة النفس الزكية (ﷺ) فيفترض أنهم تجاوزوها أيضاً في رد أبي جعفر عليه.

هذه الافتراضات أبعدت المحدثين عن اليقين، حتى قال احدهم ان النفس الزكية (ﷺ) لم يكن بحاجة إلى رأي أبي جعفر، الذي لا يمثل شيئاً أمام يقينه بالأفضلية والأحقية .

أمام هذه المعايير لم يسمح أبو جعفر لأحد بالرد على رسالة النفس الزكية(ﷺ) بقوله ((لا بل أنا أجيبه عليها، إذا تقارعنا على الاحساب فدعني وأياه)) [٥]، بعد أن أصبح المرتكز هو ترجيح درجة القرابة القريبة من الرسول (ﷺ)، أساساً للأفضلية، فذهب شأواً بعيداً لإثبات شرعية جدهم العباس بن عبد المطلب (ﷺ) عم الرسول (ﷺ) في وراثته، شرعاً وعرفاً، وسابقة في الإسلام ((ولم يجعل الله النساء كالعمومة والآباء، ولا كالعصبية وأولياء. لان الله جعل العم أباً)) [٦]. فضلاً عن ذلك لم يتحاشى أبو جعفر، ما عرضّ به النفس الزكية (ﷺ) في صراحة نسبه من جهة أمه، معتمداً أمثلة لا يجادل فيها

(١) المصدر نفسه، ٤٩٣/٤.

(٢) الازدي، تاريخ الموصل، ١٨٢/٢.

(٣) تاريخ ، ٥٦٧/٧.

(٤) المبرد ، الكامل ،٣٢٠/٢

(٥) الطبري، تاريخ، ٥٦٦/٧؛ أبو زكريا يزيد بن إياس بن قاسم الازدي: تاريخ الموصل، تحقيق علي حبيبه (القاهرة، دار احياء التراث الإسلامي، ١٩٦٧) ١٨١/٢؛ الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص١١٥.

(٦) الطبري، تاريخ، ٥٦٧/٧.

منهم إبراهيم ابن الرسول (ﷺ)، وبعض أئمة آل البيت (عليهم السلام)، وأطال أبو جعفر في إيراد الأمثلة، مسوغات استهدفت من خلالها تغليب أحقيته بوراثة الرسول (ﷺ)، دون بني عمهم من العلويين.

وعلى الرغم من هذا السجال، الذي أكد النسب والقرابة والسابقة والمكانة الدينية والاعتبارية، أساساً يستند عليها النظام السياسي الإسلامي في هذه المرحلة، إلا أن أبا جعفر قدم معياراً عملياً في المفاضلة، الذي عده الحاسم للخروج من نفق الاحساب، الذي لم يكن متأكداً انه سيخرج منه، ألا وهو امتلاك القوة التي تبث الحياة في كل ذلك، ومن خلالها يتم تحقيق الأهداف، إذ أشار في رده، أن بني عمه تصدوا لهذا الأمر، وناجزوا الحكومات المتعاقبة، لكن ذلك لم يحقق ما اصبوا إليه، ومنوا بالمآسي. في حين نجحوا من خلال تنظيماتهم وأنصارهم من نيل مرادهم بالوصول إلى الإمامة، ((وطلبنا بثأركم، فأدركنا منه ما عجزتم عنه)) [١].

وهذا ما افترضناه مقدماً، من أن القوة هي الحكم الفيصل في تقدم هذا الطرف أو ذاك، كما إنها مظلة الشرعية التي من خلالها تفرض على الجميع لاسيما المتأرجحين على المواقف.

ويبدو أن في الوقت متسع، إذ لم تصل الأمور إلى قناعة احد الطرفين، فضلاً عن أن الحسم العسكري لم يستكمل استعداداته، فيذكر أن النفس الزكية (رضي الله عنه) أجاب في رسالة أخيرة على دعاوى أبي جعفر، سماها البراقي[٢] (بالدامغة)، لم يخرج مضمونها عن محاولة تغليب قرابتهم من الرسول (ﷺ)، وان شكك البعض فيها، لعدم ورودها في المصادر القديمة[٣].

لا شك أن الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر، ومحمد (النفس الزكية)، استهدفت اعتماد الأساس النظري، المستند على تراث ضخم، نهل منه المتنافسان، رغبة كل منهما في إقناع صاحبه وإيصاله إلى الإقرار، تجنباً لأساليب أخرى، ولكن أشرنا إلى أن ذلك ليس بالإمكان، على الأقل أن احدهم على رأس السلطة، ويمتلك كل مقومات القوة، إذ لا يمكن لهذه الحجج أيا كانت مقاصدها الشرعية أن تقنعه بالتنازل عن ما وصل إليه بالقوة.

---

(١) المسعودي، مروج الذهب، ٣/٣١١-٣١٢.

(٢) احمد بن حسن البراقي: مخطوط الحدائق الوردية في مناقب الأئمة الزيدية، المتحف العراقي رقم ١٨٦٧، ١/١٦٦. نقلاً عن زعين، سياسة المنصور، ص٥٣٤-٥٣٦.

(٣) المرجع نفسه ،ص ٥٣٦.

من جهة أخرى لا نستطيع أن نجزم بأن ما ورد في هذه الرسائل، قد اعتمد مادة دعائية استهدفت كسب المؤيدين في صفوف الطرفين المتنافسين، وان نصوصها أشيعت بين العامة، فكانت مثاراً للجدل، وتحديد المواقف، وفي المقابل لا ندعي انها انحصرت بين الطرفين المتنافسين. لذلك لا نفترض أن كان لها تأثيراً كبيراً على موقف الرأي العام، الذي حدد مواقفه ربما لاعتبارات أخرى.

أيا يكن من الأمر فقد بلغ الجدال مداه، من دون أن يسفر عن تغيير في منحى القناعات، أو تراجع أحد الأطراف، فكان لابد من الحسم، الذي لم تنهيه إلا القوة، وما يثير الاستغراب أن النفس الزكية (ﷺ) بادر إلى طلب المواجهة العسكرية، وربما هذا كان هدف أبي جعفر الأخير، ليدفعه إلى مواجهة غير متكافئة، فهو يمتلك القوة، وجبهة متراصة تدعمه، في حين أن الطرف الآخر، لا يملك سوى مؤيدين قلة، مفتقداً قوة معنوية تدعمه،ولاسيما إن آل البيت بفرعيهم الحسني والحسيني، لم يتوحدوا وراءه. فكانت نهاية محمد ذي النفس الزكية (ﷺ) في المدينة المنورة، في اليوم الرابع عشر من شهر رمضان سنة (١٤٥هـ /٧٦٢م)، لحق به أخاه إبراهيم في البصرة في العشرين من ذي القعدة من العام نفسه. بمآسي مضافة إلى آل البيت (رضي الله عنهم)، فوضع السيف النهاية للفكر، وتلقب أبو جعفر بالمنصور، مؤشراً معيار القوة أساساً للترجيح وتثبيتاً للأحقية

الخاتمة:

سلطت الدراسة الضوء على حدث تاريخي مهم؛ للوصول إلى بعض الأسس التي اعتمدها الفكر السياسي الإسلامي، في تشكيل نظريته ونظامه، ومعيار الأفضلية والأحقية، التي نشأ مع نشوء النظام السياسي بعد وفاة الرسول (ﷺ) .

correspondence between ABi Jaf'ar and Mohamad thi annafs alzakiya

Lect.Dr. shaymaa' yunis Ismail

Abstract

This study tackle the subject of correspondence between ABi Jaf'ar and Mohamad thi annafs alzakiya , when the last one announce the revelusion aginst ABi Jaf'ar depends on his truth and forenic. And we focus to what include in this correspondence from reasoning that make both of them depend on it to prove his best and truth in succession. So, we depend on it as criterion in the Islamic and political system. And to show that without announce any positive judge to back one the opion of this side or that one in the study of the fourth parts.